

المقدمة: تعتبر جريمة التهريب ظاهرة عالمية تمس بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمختلف المجتمعات مهما كان النظام الاقتصادي الذي تقوم عليه، سواء كان اقتصاد موجه أو اقتصاد حر، كما تعد هذه الجريمة من أخطر الجرائم لأن آثارها تتعكس سلباً على الاقتصاد الوطني وعلى الصحة العمومية. حيث يتعلّق الأمر بتهريب المُخدّرات إلى تهريب مقاير هامة من العملة الوطنية والعملة الأجنبية إلى تهريب الأسلحة. ويعرف التهريب بتطور مستمر في الطرق والوسائل المستعملة من طرف المُهربين التي يصعب على رجال الجمارك اكتشافها، وللحد من هذا النوع من الجرائم فإن إدارة الجمارك تتضطلع بعدة مهام أساسية و خاصة في المناطق الحدودية لتصدي مختلف أشكال التهريب. الذي يجب أن يساير تطور أعمال التهريب. رقم 98-10 المؤرخ في 22/08/1998 الذي عدل بموجب الأمر رقم 05-05 المؤرخ في 25/07/2005 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005 . وكذلك بموجب الأمر رقم 06-05 المؤرخ في 23/08/2005 المتعلق بمكافحة التهريب و الذي يعتبر قانون خاص قائم بذلك خارج عن قانون الجمارك، وبالحظ على هذا الأمر أن التشريع العاج ازئري الوحيد مقارنة بالتشريعات المقارنة مثل م التهريب في قانون التشريع خاص خارج عن قانون الجمارك، و الذي ازد المنازعات الجمركية خصوصية، في فصل قمع أعمال التهريب عن قانون الجمارك.